

## مصر تحالف 30 يونيو و3 يوليو

### والفرص الممكنة لاصطفاف وطني من أجل الحريات والديمقراطية

عبد إله إبراهيم\*

#### مقدمة:

اختلفت الرؤى حول تصنيف يوم 30 يونيو 2013، فهو اليوم الذي قامت فيه ثورة "مضادة" على الثورة بحسب البعض، أو انقلاب عسكري بحسب بعض ثانٍ، بينما اعتبرها رأى ثالث موجة ثورية جديدة، المهم أن هذا اليوم كان هو المتمم للعام الأول من حكم أول رئيس مدني منتخب في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 .

في هذا اليوم خرجت مظاهرات للاعتراض على فشل إدارة الرئيس المنتخب محمد مرسي في إدارة شؤون البلاد، وبغض النظر عن كون كثير من المشكلات اتضح لاحقاً أنها مصنوعة ولكن فشلها فيها -بعيداً عن مصدرها- لا يمكن تجاهلها، واستطاعت حركة تمرد التي أعلنت عن وجودها مطلع شهر مايو من العام نفسه أن تجمع عدداً من توقعات المواطنين الراضين لاستكمال الرئيس محمد مرسي لفرته الانتخابية والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فاقت بحسب مزاعم إعلامية الـ 22 مليون توقيع رغم أنها كانت قد حددت 15 مليون توقيع سقفاً لها، ورغم محاولات النظام الحاكم في ذلك الوقت تحجيم دورها والتقليل من شأنها، إلا أنها استطاعت تحقيق هدفها بعد توحد كل أعداء النظام في ذلك الوقت تحت رايها بغض النظر عن الخلافات البينية بينهم، وهو الأمر الذي ساهم في نجاح الحملة بشكل كبير، كما كان لموقف القوات المسلحة العامل الحاسم في نجاح فعاليات يوم 30 يونيو بياناتها المتتابعة، ورسائلها غير المباشرة بأنها ستتحاز للمتظاهرين.

ترسخت صورة ذهنية بأن القوات المسلحة تقف في جانب المعارضة وتستقوي بها وتقويها، ولم تتوان القوات المسلحة فيما بعد، على الاستفادة من الأمر، فقد حرصت على أن تتعامل مع مظاهرات المعارضة وكأنها العبور الثاني، ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية المؤيدة لها دعت إلى التظاهر والحشد هي الأخرى، لكن في ميادين غير تلك التي سيطرت عليها المعارضة خوفاً من الصدام فإن القوات المسلحة وإدراكها المستقبلي للحشود بأنها لن تستمر ولن تصمد سارعت بإصدار بيان الإمهال لمدة 48 ساعة لحل الأزمة، وهنا اتضح بجلاء أن القوات المسلحة تقف في صف المعارضة وتدعمها، وبعد انتهاء المدة المحددة جاءت ترتيبات القوات المسلحة في 3 يوليو والتي تضمنت عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً مؤقتاً للبلاد وبحضور قادة القوات المسلحة وشيخ الأزهر وبابا الكنيسة وعدد من الشخصيات السياسية مثل الدكتور محمد البرادعي وسكينة فؤاد وممثلين لحركة تمرد والأمين العام لحزب النور.

شكل هذا المشهد المركب حالة معقدة من الجدل في الشارع السياسي المصري وامتد تأثيره إقليمياً ودولياً، فعلى الرغم من أن الإعلام صنع من يومي 30 يونيو و3 يوليو مشهداً واحداً، إلا أن ذلك لم يصمد كثيراً وافتراقاً خصوصاً مع وقوع حوادث رأي بعض ممن شارك في 30 يونيو أنها لا تمثله أو يوافق عليها، حيث تمايزت المواقف واستعاد يومي 30 يونيو و3 يوليو شخصيتهما المستقلة، وعرف التداعي طريقه للتحالف "السياسي-العسكري" الذي أزاح الرئيس محمد مرسي من رئاسة الجمهورية، ومن ثم طرح سؤالاً رئيسياً مضمونه، ما الذي تبقى من تحالف 30 يونيو و3 يوليو؟، إضافة لعدة أسئلة فرعية تتمثل في الكيفية التي تطورت بها خريطة

\*باحث في العلوم السياسية

القوي الفاعلة في تحالف 30 يونيو 3 يوليو؟ وما أبرز تفاعلاتها بين التشكل والتفكك، وما أبرز الظواهر المستجدة والقضايا المترتبة على هذه التفاعلات؟

الوضع الحالي، في أبريل 2017 لحالة تحالف 30 يونيو . 3 يوليو، لم يكن يرد على بال أحد في يوليو 2013 فقد تشتت شمل التحالف بصورة ملحوظة؛ حيث انفضت معظم القوى الشبابية والثورية التي شاركت في مظاهرات 30 يونيو ودعت لها، ولم يتفق معظمها مع ما جرى في 3 يوليو وإن لم تتخذ موقفًا عاجلاً حينها، وتعرض الكثير من قيادات تلك الحركات -لاحقًا- للسجن أو المنع من السفر أو التحفظ على الأموال، وخسر بعض البارزين في الدعوة لتلك المظاهرات منصبه سواء من البرلمان أو عمله من البرامج التلفزيونية رغم ما بذله من جهد في تأييد هذا النظام، ومن الممكن القول إن التحالف تفكك إلى الدرجة التي لم تعد معها أسماء القوى السياسية فيه ذات أهمية أو جدوى في ظل هيمنة المؤسسات السياسية على المجال العام في مصر، وتأمينها له بصورة كاملة، وأصبحت المؤسسات وخصوصًا (الجيش، الشرطة، القضاء) هي المكون الرئيسي لهذا التحالف والمعبر عنه وصاحبة ذاكرته التاريخية فلم يعد أحد يملك القول بأنه شارك في 30 يونيو . 3 يوليو لعدة أسباب، إما لأن ذلك لم يعد محل فخر لأحد لما وصلت إليه الأمور من سلطوية، أو لأنه تعرض لاضطهاد وتنكيل وزج به -أو لا يزال- في أحد سجون النظام، أو لأنه لم يعد يملك القدرة في التعبير عن رأيه حتى بالحد الأدنى، وصادق على هذا الأمر التأكيد الذي ذهب إليه المستفيد الوحيد من تحالف 30 يونيو -3 يوليو بأنه "غير مدين لأحد وليس عليه أية فواتير يدفعها"، كما أن المعاناة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية تطول الجميع عدا أفراد المؤسسات آتفة الذكر المتعلقة بالنظام.

هناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها بحث حالة التفكك التي طالت ذلك التحالف سواء من خلال بحث خرائط هذا التحالف أو الرموز والأشخاص الفاعلين فيه ومواقفهم في الحياة السياسية المصرية وتطورها بما يكشف عن خريطة التفاعلات ومشاهد تغيرها، أو من خلال القضايا ومواقف القوى السياسية منها، أو الخطابات المتغيرة للفاعلين السياسيين والمشككين لخريطة التحالف المتداعي، وهي كلها مداخل غنية وثرية ومتنوعة وقادرة على الإلمام بهذا الأمر بصورة واضحة، وقد بذل العديد من الباحثين جهودًا في تلمس الإمساك بخيوط هذا التحالف عبر أحد أو بعض هذه المداخل، وينحو هذا التقرير إلى الاعتماد على مدخل القضايا التي من خلالها يتضح موقف القوى السياسية وموقعها الراهن في الحياة السياسية المصرية.

### أولاً - خريطة المشهد السياسي:

تنوعت الخرائط التي رسمها الباحثون لتحالف 30 يونيو - 3 يوليو خصوصًا في ظل ما مر به هذا التحالف من مراحل تشكل وافتراق وتفكك يقارب على التحلل بصورة شبه كاملة في ظل تخلصه من حلفائه وأوفياءه بسرعة كبيرة (توفيق عكاشة، إبراهيم عيسى، محمد أنور السادات؛ على سبيل المثال لا الحصر)، ففي أعقاب تزايد الاحتجاجات ضد تجاوزات جماعة الإخوان، عزل المشير عبدالفتاح السيسي الرئيس -آنذاك- محمد مرسي، وأطلق حملة ضخمة ضد الإخوان، كما وضع خريطة طريق استبعدت الجماعة بشكل فعلي من العمليات الدستورية والانتخابية الجديدة، لم يتم حظر جماعة الإخوان وحسب، بل أُعلنت أيضاً منظمة إرهابية، وقد تم اعتقال عشرات الآلاف من مؤيديها (إضافة إلى آخرين)<sup>1</sup>، وتساعدت حدة العداء ضد القوى الشبابية والثورية في ظل اتهامات بالخيانة والفساد والعمالة، فخضع قادتها وأعضاؤها للتهديد بالاعتقال والسجن، وصدرت أحكام بالسجن ضد عدد من أشهر

<sup>1</sup> . ميشيل دنّ، استراتيجية أميركية تجاه مصر في عهد السيسي، 05 يونيو 2014

القيادات الشبابية باتهامات تتعلق بالتظاهر والشغب من أبرزهم أحمد ماهر ( الذي خرج مؤخرًا باطلاق سراح مشروط يلزمه بالحضور 12 ساعة في أحد أقسام الشرطة يوميًا)، وأحمد دومة، وعلاء عبدالفتاح، ومحمد عادل، وغيرهم إلى جانب اعتقال العديد من الشباب الثوري غير المعروفة أسمائهم إعلاميا، وسقط ما يسمى بالشريك المدني لتحالف 30 يونيو بصورة تدريجية<sup>1</sup>، ويمكن الإشارة إلى عدد من الخلاصات الموضحة لهذا التشكل وطبيعته ومستقبله:

-المطالب التي كانت تدعو إليها القوى السياسية التي دعت وشاركت في تظاهرات 30 يونيو لم تكن هي ما تضمنته لاحقا "خريطة الطريق" التي أعلنها وزير الدفاع في 3 يوليو 2013، فقط كانت المظاهرات تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 6 أشهر، إلا أن البيان وضع ملامح مرحلة انتقالية ليس فيها الرئيس محمد مرسي ولم يحدد مدة زمنية لانتهاء المرحلة الانتقالية وهو ما فتح الباب لاستمرارها بالكيفية التي أرادوها<sup>2</sup>.

-انقسم هذا التحالف إلى مجموعات فرعية من الأطراف الفاعلة التي لها رؤى مختلفة حول النظام السياسي الجديد، الأمر الذي صنع حالة تنافس بينها بما راه البعض الوضع يهدد بتفتيت القوى بدلاً من الفصل بين السلطات<sup>3</sup>.

-مثل حزب الدستور بشكل مبكر مثلاً لطبيعة هذه التحالفات فعقب استقالة رئيسه محمد البرادعي من منصبه كنائب للرئيس المؤقت للشئون الخارجية احتجاجاً على فض ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة، تعرض لهجوم شديد كدلالة على ما يمكن أن يتعرض له أصدقاء الأمس إذا ما خرجوا عن الإطار المرسوم لهم العمل من خلاله<sup>4</sup>.

-الحركات الساسية التي قادت حراك 30 يونيو ودعمت 3 يوليو ومثلت قاعدة دعمه الأكبر شعبياً اختفت من المشهد تقريباً، بل إن بعضها مثل حركة تمرد تمت صناعته خصيصاً لهذا الأمر، ومع ذلك فإن القوى السياسية الأخرى رغم تهميشها وتقليص دورها وإقصاء بعض الشخصيات الداعمة والمساندة من مناصبهم أو محاصرتهم في أعمالهم، فهناك من لا يزال يلتصق بالنظام طمعاً في منصب أو خوفاً من الضرر لا إيماناً بأن هناك عملاً مشتركاً شاركوا في صناعته ويجدر بهم إكماله<sup>5</sup>.

-فئة رجال الأعمال التي مالت إلى النظام وأسهمت في دعمه تعرض بعضهم لتهديدات مبطنة أو صريحة؛ مثل الخلاف بين أحد الإعلاميين (لاحقاً أصبح نائبا في مجلس النواب) ومعروف بقربه من الأجهزة الأمنية وأحد أكبر رجال الأعمال؛ حيث امتد ذلك الخلاف من وسائل الإعلام إلى ساحات المحاكم، وكذلك القبض على أحد كبار رجال الأعمال وابنه، وهو الأمر دفع بمراقبين اقتصاديين إلى التحذير من أن تتسبب خطوات كهذه في هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية من مصر<sup>6</sup>.

-أدركت القوى الشبابية والثورية بشكل تدريجي أنها ليست في موقع القيادة، وأن الدولة العميقة والمؤسسة العسكرية قفزوا على الموجة الاحتجاجية التي كانت طبيعتها القوى الشبابية وتعمق ذلك الإدراك بعد تصدر وزير الدفاع للمشهد

1 . أحمد تهامي عبدالمحي/ خارطة التحالف بعد 6/30: ما بين التشكل والتفكك، حولية أممي في العالم الثانية عشر، (تحت الطبع) مركز الحضارة للدراسات السياسية 2017.

2 . هاني عواد، مصر بعد رابعة العدوية: احتجاجات مستمرة ومرحلة انتقالية إلى أجل غير مسمى "تحليل سياسات" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2013، ص 7

3 . أشرف الشريف، مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك، 2014/1/29/2014/01/29/ar-pub-54638 http://carnegie-mec.org

4 . هاني عواد، مصر بعد رابعة العدوية، مرجع سابق، ص10

5 . تقدير موقف، عام على رئاسة السيسي: أوضاع متدهورة ومعارضة متصاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2015، ص2.

6 . عبده موسى، مصر في ذكرى الثورة: هدوء الحراك واشتبك الخطاب "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2016.

ودعوته في 26 يوليو 2013 الحصول على تفويض شعبي لمواجهة العنف والإرهاب المحتمل، ثم شكل فض رابعة والنهضة بالقوة المفرطة صدمة كبرى لما آلت إليه الأمور من ضحايا ودماء وسيطرة كاملة للمؤسسة العسكرية والأمنية المتحالفة مع القوى التقليدية الموالية لنظام مبارك ما أدى إلى استقالة نائب الرئيس المؤقت للشؤون الخارجية محمد البرادعي وخروجه من مصر بعد فشل جهود الوساطة لتسوية الأزمة<sup>1</sup>.

-أخذت القوى الثورية والشبابية التقليدية تعود للمشهد الثوري بشكل تدريجي، حيث ظهر "الميدان الثالث" ليعبر عن خلق صوت للثورة يرفض ما سماه عودة العسكر والفلول والإخوان، وتم اختيار ميدان سfnكس ثم طلعت حرب لتنظيم الفعاليات الاحتجاجية ضد مبارك وضد المحاكمات العسكرية والاعتقالات، وضد جماعة الإخوان ويضم هذا التيار كيانات حزبية ونشطاء من مختلف الاتجاهات والحركات الشبابية الثورية مثل (حركة 6 أبريل، والاشتراكيين الثوريين، وشباب من أجل الحرية والعدالة، وحزب التيار المصري، وحزب مصر القوية) إضافة إلى عدد كبير من النشطاء المستقلين<sup>2</sup>.

-أخذت معالم التفكك والانقسام والصراع داخل مكونات تحالف 30 يونيو -3 يوليو تظهر بشكل تدريجي، وذلك لصالح تحالف جديد لا تجتمع سوى إبقاء الوضع الراهن من خلال الالتفاف حول المشير عبدالفتاح السيسي كرئيس الجمهورية<sup>3</sup>.

### ثانياً- التفاعلات التحالف بين التفكك والتشكل: الظواهر المستجدة والقضايا المتراجعة:

أنتج التفاعل بين هذا التحالف تشكلاً وتفكيكاً على هذا النحو هيمنة المؤسسات الدولية على الحياة السياسية المصرية واستغلال القوى السياسية في تحقيق أهدافها والتضحية بكل من يعطل تحقيق هذه الرؤية بصورة غير مسبوقه، وفي هذا السياق عمد المستفيدون من التحالف إلى محاصرة المجال العام المصري، وتسويق انتهاك حقوق الإنسان، وتشويه الأسس الفكرية والسياسية للقوى السياسية التي ساندتها وذلك على النحو التالي:

#### **أ- محاصرة المجال العام في مصر:**

يحرص النظام المصري على عدم انخيار شرعيته وبلجاً في ذلك إلى عدة أساليب أبرزها محاصرة المجال العام في مصر وتأزمه وتشويه الديمقراطية وحصرها في الحد الأدنى وغلبة الأوضاع الشكلية عليها وهو في ذلك يسعى إلى القضاء على المجال السياسي بالكامل، وتهميش الأحزاب والقوى السياسية، بل ومصادرة المجال العام برتمه بإخضاعه المتزايد للرقابة الأمنية وسن المزيد من التشريعات المقيدة لحرية الرأي والتعبير<sup>4</sup>، لكن خطورة ذلك عليه، وهو يدرك ذلك جيداً، أن بديل السياسة هو العنف، لكن هذه المرة لن يكون العنف مصنفاً، لن يكون بين إرهابيين ووطنيين، لكنه سيكون عنفاً عشوائياً رداً على تجاهل مبادئ المحاسبة والعدالة<sup>5</sup>، ومن ثم يطرح النظام المصري المقاربات الاقتصادية وحدها، من دون فتح المجال السياسي<sup>6</sup>، ولم تتوقف السياسة الأمنية التي فاقت بمراحل سياسات وزارة الداخلية في عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك عن القتل، بل امتد ذلك إلى حملة اعتقالات واسعة لقيادات

1 . أحمد تهامي عبدالحفي/ خارطة التحالف بعد 6/30، مرجع سابق.

2 . أحمد تهامي عبدالحفي، خارطة التحالف بعد 6/30، مرجع سابق.

3 . أحمد تهامي عبدالحفي، خارة التحالف بعد 6/30: ما بين التشكل والتفكك، حولية أممي في العالم الثانية عشر، (تحت الطبع) مركز الحضارة للدراسات السياسية.

4 . عمرو عادلي، المحتجون في مصر: بين الخوف من النظام والخوف عليه، مدى مصر، 1 مايو 2016

5 . أحمد عبدربه، عودة السياسة إلى مصر، الشروق، 20 فبراير 2016

6 . مروان المعشر، مصر إلى أين؟، الغد، 5 أغسطس 2015

سياسية وللآلاف من المعارضين على مختلف خلفياتهم السياسية؛ بصورة أوحى بأنّ نظام مبارك لم يفلت من المحاسبة فحسب، بل عاد أيضًا إلى الحكم مجددًا<sup>1</sup> بترسانة قانونية مثل قانون تنظيم التظاهر وغيره بهدف عرقلة المعارضة السياسية وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، أو على أقل تقدير جعل الكثير من الأنشطة السياسية غير قانونية<sup>2</sup>، إضافة إلى توظيف أدوات القمع المباشر من اعتقال وتعذيب وإخفاء قسري، وكذلك القضاء على استقلالية منظمات المجتمع المدني وتهييش الأحزاب السياسية<sup>3</sup>، وتشويه الأصوات المطالبة بالحقوق والحريات بوصمها أصحاب مصالح شخصية وتسفيه مناقشاتها التي تُتهم بأنها أبدًا لن تأتي بالخبز إلى موائد طعام الأسر المصرية ومن ثم حمل الناس على الإقرار بغياب بديل حقيقي لحكم المكون العسكري - الأمني<sup>4</sup>.

## ب- أوضاع حقوق الإنسان:

كانت الأزمة الكبرى منذ فض رابعة هي تردى أوضاع حقوق الإنسان المصري، سواء بمعناها الواسع -أخذنا في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية- أو بالمعنى المباشر والذي يعنى الحقوق الجنائية والسياسية، كان لهذا التدهور ثلاث نتائج مباشرة، الأولى هي تعرض المنظمات الحقوقية المصرية لضغوط عنيفة من قبل النظام لتخفيض سقف عملها، والثاني هو دخول الدولة في عمليات تآمر واسع كطرف في المواجهة وهو ما عزز هذا التدهور، والثالث هو تراجع الصورة الذهنية والسمعة الدولية لمصر، وذلك بعد أن فشل المسؤولون المصريون وقتها في تبرير عملية الفض العنيف لوسائل الإعلام والمجتمعات المدنية والرسمية الغربية<sup>5</sup>، الأكثر خطورة هو قيام عدد من المفكرين والكتاب المصنفين في عداد الأصوات الليبرالية إلى توجيه جل اهتمامهم إلى قضايا بعيدة عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات وبعيدة أيضًا عن تفاصيل إخضاع المواطن والسيطرة على المجتمع واستتباع مؤسسات الدولة، وذلك تهربًا من الإدانة الصريحة لقمع الدولة ومظالمها، بعضهم كان قد سارع إلى تأييد الخروج على الإجراءات الديمقراطية في صيف 2013، ثم تراجع تدريجيًا بعد أن صارت هيمنة المكون العسكري- الأمني والطبيعة السلطوية للحكم غير قابلتين للإنكار. بعضهم الآخر كان قد قبل مقايضة جاهلة بين خطر الاستبداد الديني وخطر الاستبداد العسكري في سياق ترويح أو هام «علمانية الجيوش وتقدميتها وخطتها التنموية»، ثم امتنع عن دعم السلطوية الجديدة بعد ثبوت توظيفها للدين كما لأدوات القوة القهرية التي تمتلكها الجيوش والأجهزة الأمنية. وهم في الحالتين تصاعدت تدريجيًا خشيتهم أن يصنفوا كمواطنين مع السلطوية وكأبواق لتبرير انتهاكاتهم ومظالمهم، ودومًا ما أرادوا مواصلة الادعاء الزائف بدفاعهم عن شيء من المبادئ والقيم الديمقراطية والاحتفاظ المخادع بشيء من اللافات البراقة للفكرة الليبرالية، يتجاهل هؤلاء أوضاع الحقوق والحريات ويستبدلوها بطوائف أخرى من القضايا العامة أبرزها مسألة إصلاح الخطاب الديني، وثنائية التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ومقولات الحرب على الإرهاب<sup>6</sup>، وبصفة عامة من الأهمية بمكان التأكيد أن الخطاب الذي يطالب المصريين حاليًا أن يقايموا مرةً أخرى حرياتهم السياسية بالأمن والاستقرار يغفل عن موضوع أساسي وهو أن الأمن

1 . وحدة تحليل السياسات ،هل تعيد الاحتجاجات المناوئة للانقلاب النظر في الخريطة الانتقالية في مصر؟، 23 سبتمبر، 2013،

<http://www.dohainstitute.org/release/315ca619-068e-49ac-9f01-1c3b6b3c5110>

2 . ناثن براون، كاتي بنتيفوغليو، السلطوية المتجددة في مصر: إنه أسلوب حياة، أكتوبر 2014 ،

<http://carnegie-mec.org/2014/10/09/ar-pub-56885>

3 . عمرو حمزاوي، حصاد السلطوية الجديدة في 2016، 28 ديسمبر 2016

4 . عمرو حمزاوي ، مصر... لا نهاية قريبة للقمع ، 10 يناير 2017

5 . أحمد عبدربه ، السياسة المصرية منذ فض «رابعة»، الشروق، 13 أغسطس 2016

6 . عمرو حمزاوي ، مصر... عن ليبرالي مهادنة السلطوية وميكانيزمهم التعويضي، القدس العربي ، 21 يونيو 2016

والاستقرار لن يتحققا من دون حرية، فالمحاكمات القضائية التي أُجريت مؤخراً تشير إلى تفاقم المنحى السلطوي باسم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، وقد نددت منظمات حقوقية دولية ووطنية عدة بأحكام السجن المديدة التي صدرت في حق ناشطين سياسيين وصحافيين معروفين، وأيضاً أحكام الإعدام التي صدرت بالجملة، فهذه المنظمات تعتقد أن المحاكمات التي أدت إلى تلك الأحكام كانت ميسسة ومشوبة بالأخطاء، وتشكل انتهاكاً فاضحاً للحريات الأساسية، بما في ذلك حريتنا التعبير والتجمع واحترام الأصول القانونية والحق في محاكمة عادلة<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام لم يقتصر في انتهاكاته على قضايا الحقوق والحريات فقط ولكن اتخذت الدولة موضع الهجوم بعد 30 يونيو 2013، في محوري الحريات النقابية والاحتجاجات العمالية؛ ففي ملف الحريات النقابية، زاد تعسف الدولة إزاء النقابات المستقلة، وظهر اتجاه الحكومة واضحاً في العودة إلى جعل تمثيل مصالح العمالة مقتصرًا على الاتحاد الحكومي، ونزع أي صفة تمثيلية تم منحها سابقاً للنقابات المستقلة، أما على صعيد الاحتجاج العمالي، فقد شهدت الاحتجاجات العمالية انخفاضاً شديداً في أعقاب 30 يونيو، وقد يرجع هذا إلى إطلاق يد الشرطة والجيش في قمع الإضرابات والتظاهرات بشكل عام، إضافة إلى استيعاب قيادات كثيرة من الحركة النقابية المستقلة في أعقاب 3 يوليو بجانب الاتحاد الحكومي، وتكثيف الدعاية بالاصطفاف الوطني<sup>2</sup>.

### ج- النخب العلمانية واليسارية:

يؤرخ البعض لهذه النخب بأحداث فض ميدان رابعة قائلاً قبل المذبحة وما بعدها، سقطت النخب العلمانية – ليبرالية ويسارية – في هاوية أخلاقية وإنسانية غير مسبوقة بتورط المنتمين إليها إما في تبرير إراقة الدماء أو في الصمت عليها والاشتراك البائس في تشييد جدار الزيف العلني، ورغم الاستثناءات المحدودة فإن العدد الأكبر من المحسوبين على الليبرالية واليسار، فكرياً وسياسياً وحزبياً، تورط إما في التبرير أو الصمت<sup>3</sup> كما أن هذه الأقلية تعرضت لنبذ ومزايدات رهيبية من تياراتها بدعوى الانضمام للطابور الخامس أو لعب دور الخلايا النائمة<sup>4</sup>، ومن ثم فإن الديمقراطية لدى كثير من العلمانيين والليبراليين انتقائية بامتياز؛ فإذا جاءت نتائج هذه الديمقراطية لصالح هذا التيار، يصبح ديمقراطياً شرساً، أما إذا جاءت لغير صالحه، فلا مانع من الاصطفاف مع الدكتاتورية أو الانقلابات العسكرية، ما دامت تخدم غرضه في إقصاء الفريق الآخر<sup>5</sup>، ولذلك فليس بمستغرب على الإطلاق أن تقف النخب العلمانية منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا متبينة لمقولة الدولة الوطنية المسيطرة على المجتمع والمهيمنة على الفضاء العام والفارضة للرأى الواحد وللصوت الواحد على الناس، دون أن يربط العلمانيون بين مفهوم قوة الدولة ومفاهيم العدل والحق والحرية والمساواة، وباستبعاد كارثي للميراث المتراكم للدولة القمعية ولحكمها السلطوي إن لجهة التحديث والتقدم المجتمعيين أو لجهة الحفاظ على فاعلية

<sup>1</sup> . مهى مجي، مصر: هل من توفيق بين الأمن والحرية؟، الحياة، 8 يوليو 2014، الرابط:

<http://live.alhayat.com/Opinion/Writers/3457795/%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D9%87%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F>

<sup>2</sup> . فاطمة رمضان، وعمرو عادل، السلطوية منخفضة التكاليف: نظام السيسي والحركة العمالية في مصر منذ العام 2013، 17 سبتمبر 2015

<http://carnegie-mec.org/2015/09/17/ar-pub-61311>

<sup>3</sup> . عمرو حمزاوي، رابعة... عن المذبحة وتوابعها وهوية الضحايا، القدس العربي، 16 أغسطس 2016

<sup>4</sup> . أحمد عبدربه، كف رابعة» ومستقبل الوطن، الشروق، 3 نوفمبر 2013

<sup>5</sup> . مروان المعشر، ثقافة الديمقراطية الانتقائية، 27 يوليو 2016، الرابط: <http://carnegie-mec.org/2016/07/27/ar-pub-64193>

مؤسسات الدولة نفسها<sup>1</sup>، وهكذا فقد تغلبت مقاومة العلمانيين للسياسة الطبيعية في ظل صعوبة تطوير رسالتهم من جانب أو في تنظيمهم أنفسهم، وجمع مختلف أطراف المعارضة العلمانية التي يبدو أنها تتألف إلى حد كبير من القادة من دون وجود هيكل يدعمهم من جانب آخر، ولذلك فقد وجدوا أن هناك طريقاً أخرى مجربة تكفيهم الاضطرار إلى التنافس مباشرة مع الإسلاميين لكسب الدعم الشعبي كي يصلوا إلى السلطة أو يصبحوا معارضة سياسية قادرة على البقاء<sup>2</sup>.

#### د- استحداث قضايا للنيل من الأزهر:

مع انتخاب محمد مرسى رئيساً لمصر في يونيو 2012، عرفت العلاقة بين الرئاسة ومؤسسة الأزهر، توتراً مكتوماً بدا في مواقف عدة سعت فيها الرئاسة إلى تجاهل الأزهر أو التقليل من شأن إمامه الأكبر، وقد أدت تلك العلاقة المتوترة بالأزهر إلى التراجع عن دوره السابق في محاولة التقريب بين وجهات نظر الأطراف السياسية المختلفة<sup>3</sup>، وكان موقف الأزهر بما يمثله من رمزٍ للوحدة الوطنية والتوافق حاسماً في إظهار أن الإطاحة بمرسى هي تعبيرٌ عن رفض شعبي واسع لحكم الإخوان، وليس انقلاباً عسكرياً<sup>4</sup>، ورغم مشاركة الأزهر في مشهد 3 يوليو إلا أنه حاول أن يلعب دوراً وسيطاً بين مؤسسات الدولة وجماعة الإخوان المسلمين عقب الاعتصامات والتظاهرات التي امتدت إلى أربعين يوماً بعدما قرر النظام فض الاعتصامات بالقوة، وأصدر عدة بيانات تطالب بتقليص الفترة الانتقالية والدعوة إلى المصالحة وصيانة الدم المصري<sup>5</sup>، لكن العلاقة بين الرئيس والشيخ، في السنوات الثلاث ونصف السنة التالية، شابها بعض التوتر، مع أنها بدت سليمة ظاهرياً. إذ تبادل الاثنان انتقادات مبثوثة، لا بل مباشرة أحياناً، وتتجلى أجواء التوتر والارتباك بينهما على مستويات ثلاث ترتبط بشخصية كلٍ منهما، وبقضايا مبدئية، وأيضاً بمسائل سياسية<sup>6</sup>، ولعل قضية الطلاق الشفوي، وموقف الأزهر من التكفير نماذج واضحة على هذا الوضع في محاولة لصياغة صورة عن الأزهر في الشارع المصري أنه يقف في مواجهة تجديد الخطاب الديني رغم توجيهات القيادة السياسية المباشرة وغير المباشرة بتوليئه لهذا الأمر.

#### هـ- الأحزاب السياسية:

على اختلاف شعاراتها الإيديولوجية يميناً ويساراً، لم تشهد الأحزاب السياسية المصرية بين 2013 و2016 سوى تراجع حاد في الدور وهزال مستمر للأهمية المجتمعية، وفي 2016، وبينما يصل عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى 85 حزبا يصعب تصور قدرة أغلبية الناس على تسمية ولو نفر قليل منها، فمن جهة، واصلت أحزاب يمينية ويسارية أبرزها حزب الوفد الجديد وحزب المصريين الأحرار وحزب المؤتمر وحزب مستقبل وطن وحزب الشعب الجمهوري وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، التصاقها بنظام حكم ما بعد انقلاب 3 يوليو 2013 وبسلطويته الجديدة نظير شيء من الحضور في أروقة السلطتين التنفيذية والتشريعية<sup>7</sup>.

1 . عمرو حمزاوي، عن ما سبق ٢٠١٣.. في شرح النزوع السلطوي للنخب العلمانية في مصر، الشروق، 24 يونيو 2016

2 . مارينا أوتاوي، عودة تدريجية إلى السياسة الطبيعية في مصر، 26 أكتوبر 2012، الرابط: <http://carnegie-mec.org/2012/10/26/ar-pub-49847>

3 . جورج فهمي، الاسلام والديمقراطية: متى يقرر الفاعلون الدينيون دعم عملية التحول الديمقراطي؟، مبادرة الاصلاح العربي، 10/6/2016، الرابط: <http://www.arab-reform.net/ar/node/958>

4 . أحمد مرسى، ناثان براون، الأزهر يخطو نحو الاستقلالية والنفوذ في مصر، 13 نوفمبر 2013

<http://carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-53591>

5 . جورج فهمي، الاسلام والديمقراطية: متى يقرر الفاعلون الدينيون دعم عملية التحول الديمقراطي؟، مبادرة الاصلاح العربي، 10/6/2016، الرابط: <http://www.arab-reform.net/ar/node/958>

6 . ناثان براون، مريم غانم، طلاق على الطريقة المصرية، 15 فبراير 2017

<http://carnegie-mec.org/diwan/68018>

7 . عمرو حمزاوي، وضعية الوهن: الأحزاب السياسية في مصر، 25 أكتوبر 2016، القدس العربي

ثمة قضية رئيسية في التحوّل السياسي الذي شهدته مصر في السنوات الثلاث الأخيرة، تتمثل في الضعف المزمن الذي تعاني منه الأحزاب السياسية غير الإسلامية في مصر<sup>1</sup>، ورغم ذلك لا يمكن إنكار الدور الذي قامت به هذه الأحزاب الضعيفة في إسقاط نظام الإخوان، إلا أن الأمر في الوقت نفسه نكون نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن هذه الأحزاب قوية، ومن ثم فإن الإشكالية هنا تتمثل في استقصاء دور هذه الأحزاب الضعيفة وقدرتها، رغم ضعفها، على التأثير فالأمر فيما يبدو أنها قوية في الهدم ضعيفة في البناء، وأن ذلك مرده إلى وجود شخصيات قيادية مؤثرة في محيطها الضيق ودوائر الدولة والاعلام ولكنها غير مؤثرة في قطاعات الجماهير، ومع ذلك لا يزال الوصف الأولى<sup>2</sup> الذي اقتبسه الباحث THOMAS CAROTHERS في مايو 2013م عن المعارضة المصرية صالحاً لوصفها في أبريل 2017، فقد قال عنها "حالمًا تُذكر المعارضة السياسية في مصر في أي تجمع يناقش السياسة الخارجية في واشنطن، تُواجه في الغالب وابل من السخط والرتاء.. ونظرة الإدارة الأميركية إلى المعارضة تشبه نظرة الجميع إليها تقريباً، فهي ضعيفة وعاجزة وكسولة وغير منظّمة، ويسعدّها أن تتجهم في القاهرة أكثر من أن تقوم بحملة انتخابية في الريف المصري"<sup>3</sup> وسيستمر ذلك لفترة زمنية متوسطة على أقل تقدير، خصوصاً وأنها لم تعد كما كان حالها في ذلك الوقت (مايو 2013) وإنما تراجعت، كما أن معظمها لم يعد يصف نفسه بأنه معارضة، وفي الوقت نفسه لم تتبوأ مكاناً لائقاً في النظام السياسي الذي ابتعد كثيراً عن السياسة وعاد إلى تمكين المؤسسات الأولية للدولة من القيام بكل العمل (الحكومة والمعارضة معاً) وبات يرفض وصف النظام كما استنتج ذلك أحد الباحثين (أشرف الشريف) في إطار إصراره على استخدام لفظ الدولة، مؤكداً أن رفض السيسي فكرة تأسيس حزب حاكم جديد لرفضه للشراكة السياسية أو دفع الفواتير للوكلاء الحزبيين والانتخابيين مما دفعه نحو رفض مفهوم النظام وتسييد مفهوم الدولة، وتصريحه المتكرر لا يوجد هناك ما يسمى بالنظام في مصر، إنما هناك مؤسسات الدولة فقط تصبح هي أداة الحكم مباشرة<sup>4</sup>.

#### و- القوى السياسية الإسلامية:

سأت العالقة بين حزب النور وجماعة الإخوان المسلمين إلى درجة أن حزب النور أيّد في يوليو 2013 التدخل العسكري ضد الرئيس محمد مرسي<sup>5</sup>، وشارك الحزب وحده ضمن أحزاب التيار الإسلامي في ذلك، لاحقاً تقلص اهتمام النظام ببقاء حزب النور في صفه بعد إتمام "خارطة الطريق"<sup>6</sup>، وقد عمدت العديد من القوى السياسية المشاركة في التحالف إلى عزل الحزب منذ بداية تحالفه معهم، حيث رفضت في البداية القوى السياسية مشاركة الحزب في ائتلاف حزبي تم تدشينه لمواجهة الإرهاب، كما سارع العديد من أعضاء هذه الأحزاب لرفع قضايا تطالب بتجميد وحل الحزب، حكم فيها لاحقاً ببطالانها، وتمت محاصرة الحزب بصورة فعلية في الانتخابات البرلمانية برفض مشاركته في أي ائتلاف حزبي ومنافسته بقوة في دوائره الأمر الذي أسفر عن فوز عدد محدود من مرشحي

1 . أحمد مرسي، ماذا عن الأحزاب غير الإسلامية في مصر؟، 17 مارس 2014 ، <http://carnegie-mec.org/2014/03/17/ar-pub-55032>  
2 . من الأهمية الإشارة إلى أن الباحث الأمريكي عارض ذلك التحليل النهائي مؤكداً أنه يتعيّن على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى ألا تجعل مهمتها تقتصر على دعم المعارضة بنشاط، لكن ينبغي عليهم على الأقل مقارنة المشهد السياسي الجديد في مصر بعقل مفتوح ومطلّع من خلال تجارب من أماكن أخرى، وأنه قد حان الوقت لأن يضع المراقبون الأمريكيون وغيرهم من المراقبين الغربيين جانباً المقارنات القائمة على المثل المتخيّلة لنوعية وسلوك المعارضة. بدلاً من ذلك، عليهم أن يحاولوا وبشكل مدروس وأكثر واقعية فهم الحياة السياسية الجديدة في مصر ومستقبلها السياسي المحتمل، ولكن ما حدث لاحقاً يثبت أن التحليل الأولي لا يزال هو الأدق والأكثر شمولاً.

3 . توماس كاروتيرس، المعارضة المصرية: نظرة ثانية، 14 مايو 2013

<http://carnegie-mec.org/2013/05/14/ar-pub-51788>

4 . أشرف الشريف، دولة ملوك الطوائف في مصر، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص23.

5 . جورج فهمي، مستقبل السلفية السياسية في مصر وتونس، 16 نوفمبر 2015

<http://carnegie-mec.org/2015/11/16/ar-pub-61954>

6 . <https://www.sasapost.com/nour-party>

الحزب في الانتخابات (12 مرشحاً) لا يتناسب إطلاقاً مع النتائج التي حققها الحزب في الانتخابات البرلمانية التي سبقت وتم عقدها عقب ثورة يناير 2011.

### ز- الكنيسة:

مازالت قيادة الكنيسة هي المتمسكة بالتحالف مع النظام السياسي بصورة يراها البعض غير مفهومة<sup>1</sup>- في ظل ما يتعرض له الأقباط من انتهاكات- مثلهم مثل باقي المصريين سواء في سيناء أو في غيرها حتى أن أقباط المهجر باتوا يهاجمون القيادات الكنسية ويحملونها مسؤولية ما يتعرض له أقباط الداخل من اضطهاد وما يتعرضون له في الخارج من عدم تصديق أحد لخطابهم عن هذه الانتقادات في ظل التأكيد الحاسم لرئيس الكنيسة من أن الأقباط يعيشون أزهى عصور الاستقرار والأمن والأمان في ظل النظام الحالي، وهو الخطاب الذي يصير عليه في زيارته للخارج، أو خلال استقباله للزيارات الأجنبية في الداخل.

كان مشهد وقوف البابا تواضروس، بابا الكنيسة الأرثوذكسية، بجوار المشاركين في 3 يوليو 2013، لإعلان عزل الرئيس محمد مرسي علامة فارقة في علاقة الأقباط بالدولة، العلامة التي وضعت المجتمع القبطي في موقع الحليف القوي للدولة المصرية، منذ هذا الوقت، أعلن معظم الأقباط تأييدهم لخارطة الطريق ولرئاسة عبد الفتاح السيسي بعدها، وفي المقابل أعلنت الدولة تصديدها للنشاط المتنامي للإسلام السياسي، الذي اعتبره الأقباط عدوهم الأول، إضافة لإعلانها حماية الأقباط وإنهاء التمييز ضدهم، ومنذ انتخابه، كانت زيارات السيسي للكاتدرائية في احتفالات أعياد الميلاد خلال العامين الماضيين، إضافة إلى وعوده المتكررة للأقباط بحمايتهم ووصفهم بشركاء الوطن، علامات مستمرة أن عصرًا جديدًا ينتظر الأقباط في مصر<sup>2</sup>، إلا أن ذلك ليس رأي معظم الأقباط فعلى سبيل المثال يؤكد الباحث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إسحاق إبراهيم، إنه على الرغم من استمرار تقدير الأقباط لشخص السيسي، إلا أن هناك غضبًا متزايدًا ضد أجهزة الدولة والحكومة لتقاعسهم عن التعامل مع الملف القبطي بشكل جيد<sup>3</sup>.

الأمر الذي يعني أن حالة خروج الكنيسة -أيضًا- من التحالف واردة في ظل الضغوط التي باتت تتعرض لها الكنيسة سواء من أقباط الداخل أو الخارج في ظل إدراكهم للمعاناة التي لم ينقذهم منها تحالفهم الوثيق مع النظام، وقد يكون موقف القيادة الكنسية المتماهي مع النظام مرتبطًا بالأشخاص أكثر من ارتباطه بسياسات أو قيم ومن ثم فقد يرتبك هذا التحالف إذا ما طرأ أي تغيير في ذلك.

### ثالثًا- مصر الجديدة بين الاصطفاف والاستقطاب:

لم تسفر المحاولات المتعددة لتحقيق الاصطفاف الوطني حتى الآن عن أية نتيجة ملحوظة، أو التوقيع على أية بيانات مشتركة، ويمكن القول إن الاصطفاف الوطني لن يتحقق لغياب الثقة بين الجميع، وإن كانت المشكلة الأكبر في مناخ القمع الشديد وحالة الخوف لدى الكثيرين من الممارسات القمعية الشديدة، كما أنه رغم وجود موافقات وتوافقات فإن هناك صعوبة أن تترجم هذه الموافقات إلى توقيع وإعلان، بسبب اعتبارات خاصة بكل تيار<sup>4</sup>، في المقابل يتصاعد الاستقطاب المجتمعي على وقع اقتراب المظالم

1 . ماريان ميخائيل يوسف، تطور الدور السياسي للكنيسة المصرية بعد ثورة 25 يناير، 10 أغسطس 2015

2 . مي شمس الدين، 30 يونيو بعد 3 سنوات: الدولة والأقباط والوعود المتبخرة، ٢٩ يونيو ٢٠١٦

3 . مي شمس الدين، 30 يونيو بعد 3 سنوات: الدولة والأقباط والوعود المتبخرة، ٢٩ يونيو ٢٠١٦

4 . الذكري الثانية للثورة وتحويلات المشهد الراهن، يولية، ٢٠١٥

والانتهاكات من دوائر الحياة اليومية، وعلى وقع الاحتجاجات السلمية المتزايدة للعمال والطلاب والشباب ولقطاعات مهنية متنوعة، فينفى كل ذلك بتوظيف اصطفاط وطني مجرد من المضمون ويوزج إلى حواشيه بمقولات فاشية تصنف كل مطالب بالحق والحريّة وكل معارض سلمى للسلطوية كخائن وعميل<sup>1</sup>، وذلك في مناخ هيمنت عليه حقائق مثل "الإعلام المدار أمنياً" أو "في الجامعات المسيطر عليها أمنياً" أو في "السلطة التشريعية المشكلة أمنياً" أو في "المؤسسات الرسمية الخاضعة لطغيان المكون النظامي على المكونات المدنية والبيروقراطية"<sup>2</sup> الأمر الذي يطرح إشكالية منطقية تتمثل في سؤال: هل ما يعطل الاصطفاط حتى الآن عدم وجود رغبة أمنية؟، أو بصيغة أخرى هل يحتاج الاصطفاط إلى رعاية أمنية؟، وذلك في إطار ما يتردد عن تشدد فصيل الأمنيين ضمن التحالف الاجتماعي المحيط بالنظام، وهم المسيطرون فعلياً على مجمل القرار السياسي والذين يقفون عقبة أمام تحريك المياه الراكدة، ويظهر بعض هذا العجز في تلكؤ النظام في التعامل مع نصيحة استيعاب الفئات الشابة التي تأتي من أوساطه نفسها، فعلى الرغم من الوعود المتكررة بالإقدام على ذلك، حتى أن مساحات الغضب بين فئة الشباب ظلت كما هي بينما لا توجد دوافع لتحويلها إلى مساحات للتفاعل بين الدولة والمجتمع، ربما تقف قضية الألتراس والمحوسين من شباب الثورة واستمرار الخطاب الإقصائي المشوة لثورة بناير علامات على استمرار هذه الأزمة<sup>3</sup>.

لايزال عبد الفتاح السيسي، بعد ثلاث سنوات من إعلانه عزل الرئيس محمد مرسي، الشخصية المهيمنة على المشهد السياسي المصري. بيد أن طبيعة النظام السلطوي الذي يترتب على عرشه لاتزال تحبب في طبائها هياكل قيادية ومراكز قرار يكتنفها الغموض، ويبدو أن ما يتمحّص عن ذلك هو دولة يحكمها رئيس الجمهورية، والجيش، والأجهزة الأمنية، وأن هؤلاء الفرقاء نسجوا فيما بينهم علاقات خلف الكواليس<sup>4</sup>، كما يعتبر البعض أن عملية التفكيك هذه مقصودة بالقول إن الممارسات الحاسمة للنظام في مواجهة مطالب فئة رجال الأعمال الخاصة بضرورة إصدار قوانين جديدة للاستثمار - ولم تقل عما تعرضت له هذه الفئة من تهديدات - أو عند اتساع التهم بالعنف الموجه لجهاز الشرطة بعد اغتيال الناشطة شيماء الصباغ من حزب التحالف الشعبي، أو فيما يتعلق بتهم الرشوة والفساد لبعض القضاة والوزراء ... لندرك أن مرحلة التزامن والتكامل في الحكم بين أجهزة الضبط الاجتماعي قد ولت، وأن السيسي أصبح -عبر سلسلة من الإجراءات والمفاوضات وتفكيك التحالفات المناهضة له أو حتى الناقدة له- بمثابة اليد العليا المعنية بالحد من مطامح هذه الأجهزة ومراقبة أدائها وكبح جماح تصوراتها عن نفسها باعتبارها شريكاً كامل الأهلية في الحكم وفي بناء دولة ما بعد 30 يونيو<sup>5</sup>، كما أن هناك من يرى أن الدولة المصرية تحولت إلى شبكة من الكيانات المملوكية الطابع المتمحورة حول مصالحها الأوليجاركية الخاصة التي تدير السياسة العامة للدولة لصالح تعظيم منافعها وشبكات زبائنها الخاصة بها، حيث تمثل السياسة العامة محصلة التوازن بين هذه الكيانات كل في منطقة نفوذها واهتمامها، وقد تدهورت هذه الأجهزة نحو مزيد من الانعزال عن مستجدات العصر

8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF\_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86/2/0/183

1 . عمرو حمزاوي، مقاومة السلطوية بعيدا عن اليمين واليسار، الشروق ، 29 يوليو 2016.

2 . عمرو حمزاوي، مقاومة السلطوية بعيدا عن اليمين واليسار، الشروق ، 29 يوليو 2016.

3 . عبده موسى، مصر في ذكرى الثورة: هدوء الحراك واشتبك الخطاب "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2016.

4 . ناثان براون ، مي السعدني، تعزيز قبضة السلطوية واضح للعيان في حوافي الدولة المصرية 17 كانون الثاني/يناير 2017، الرابط-<http://carnegie-mec.org/diwan/67700>

5 . دنيا الخواجة، بناء دولة ما بعد الثلاثين من يونيو: الحرب والنجابية كأسس جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص9.

ومخرجاتها دائما لصالح الإبقاء على الوضع القائم وإجهاض أي فرص لتغيير تنموي أو ديمقراطي من أي نوع أو أي حراك سياسي أو ثقافي أو اجتماعي مستقل، يمكن أن يحلحل المصالح الهائلة المتراكمة حول هذه الدولة وشبكتها المعقدة من الزبائن والمستهلكين إضافة إلى لعبة من التوازن لإدارة التناقضات الداخلية بين هذه الاقطاعات<sup>1</sup>.

إن استعراض أوضاع تحالف 30 يونيو -3 يوليو وما جرى عليه من تشكل وتفكك خليق بأن يوضح أن القضية الأساسية المستهدفة من القائمين على هذا التحالف هو محاصرة المجال العام، واستهداف الديمقراطية بتفريغها من جوهرها والإبقاء على شبكياتها والحرص على إدارتها بشكل وصل في بعض الأحيان إلى الفج، وصناعة فزاعات الأمن والإرهاب لتبرير انتهاك حقوق الإنسان واستئصال المجتمع المدني، وذلك على حساب المجتمع وحقوق الناس ومستقبلهم، وفي الوقت نفسه عدم القبول بعروض المصالحة وإيقاف تفشى حالة الاستقطاب طالما لم يوجد ضغط -داخلي أو خارجي- يجبره على القبول بما مع الحرص على إذكاء الخلافات واستحضار المراتب بين القوى السياسية سواء اتهم جماعة الإخوان بالتخلي عن القوى السياسية المسماة بالمدنية في أحداث محمد محمود، أو اتهم جماعة الإخوان المسلمين للقوى السياسية الأخرى بالقبول والشرعنة لمذبحة رابعة العدوية وما سبقها ولحقها من أحداث.

تعددت المبادرات التي طرحت للمصالحة في مصر حيث تجاوزت وفقا لبعض التقارير<sup>2</sup> ما يقرب من (12-15) مبادرة، ورغم تنوعها من حيث مقدميها من القوى السياسية الوطنية -المحلية- أو الكيانات الدولية فإنها لم تحقق أي تقدم يذكر، وقد يعود ذلك إلى عدة إشكاليات؛ أبرزها إشكالية الدم، والشيطنة الإعلامية، والأحكام القضائية، والمؤسسات المنتخبة، وثنائية السيسي ومرسي<sup>3</sup>، إضافة إلى أن القوى السياسية لا تزال مسكونة بالاتهامات لبعضها البعض، خصوصا في ظل وجود مسار سياسي مكتمل قائم بالأساس على أطروحة شيطنة الآخر وتحميله كل العقبات والأزمات التي يمر بها، ومن هنا فإن فرص قيام مصالحة وطنية قد لا تحدث -في المدى القريب- في ظل حالة الاستقطاب المستشرية في الأوساط المصرية، وتغليب المصالح الخاصة للقوى السياسية على المصالح العامة للدولة، إلا أنها في الوقت نفسه واردة إذا ما حدث تغير جوهري في السياسة المصرية.

<sup>1</sup> . أشرف الشريف، دولة ملوك الطوائف في مصر، الملف المصري، العدد 15، نوفمبر 2015، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 22

<sup>2</sup> - http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/1258296-12-

%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D9%85%D8%B5%D8%B1

<sup>3</sup> . مهند حامد شادي، المصالحة في مصر: الأسباب والاحتمالات، 2014/4/9، الرابط:

http://ida2at.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-

/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA